المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 34
العـــدد : 14057
المسلسل : 213

خادم الحرمين يعلن عن اضخم ميزانية محفزة لنمو الاقتصاد الوطني

الإيرادات ٤٠٠ مليار ريال والمصروفات ٣٨٠ مليار ريال

٢٦٥ مليار ريال فائض ميزانية العام الماضي وتوجيهه لتطوير مشاريع البنى التحتية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 34
العـــدد : 14057
المسلسل : 213

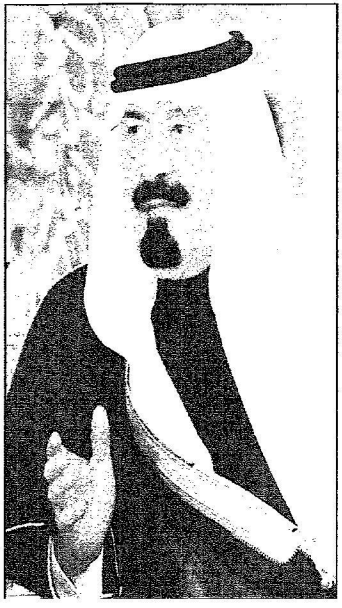

٨ مليارات ريال لمباني المدارس واستكمال الجامعات والكليات

تخصيص ٢٠ مليار ريال لزيادة صندوق الاستثمارات العامة

١٣,٦ مليار ريال مخصصات لقطاع النقل والاتصالات ومشاريع الطرق

٢٤,٨ مليار ريال مخصصات لقطاعات المياه والصناعة والزراعة

١٤ مليار ريال حجم القروض المتوقع صرفها من صناديق التنمية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 34
العـــدد : 14057
المسلسل : 213

الرياض - و.أ.س:

■ أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أمس الاثنين السابع والعشرين من شهر ذي القعدة ١٤٢٧هـ المقابل الثامن عشر من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٦م في قصر اليمامة في مدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.

وقال وزير الثقافة والاعلام إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٢٧ - ١٤٢٨هـ وأقرها.

إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 34 المسلسل : 213

بيان وزارة المالية

■ بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٧) يسر وزارة المالية إيضاح النتائج المالية للعام المالي (١٤٢٧/١٤٢٦)، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد. وتطورات الاقتصاد الوطني. وذلك فيما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦:

١ - الإيرادات:

يُتوقع أن تبلغ الإيرادات للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ (٦٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ست مئة وخمسة وخمسين ألف مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان وخمسة وستون ألف مليون ريال عن المُقدّر لها.

٢ - المصروفات:

يُتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٦ (٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعين ألف مليون ريال بزيادة مقدارها (٥٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وخمسون ألف مليون ريال عمّا صدرت به الميزانية. وتشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وبعض المشاريع الأخرى، والتكاليف التي ترتبت نتيجة زيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانة الأعلاف. وما استجد من مصروفات طارئة.

وبناءً على الأمر الملكي الكريم رقم (أ/١٤٩) وتاريخ ١٤٢٧/١١/١١هـ تم توزيع فائض إيرادات العام المالي الحالي وفقاً لما يلي:

أ - (٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعون ألف مليون ريال لتمويل مشاريع مرحلة ثالثة من البرنامج الإضافي لتطوير وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية على مدى خمسة أعوام مالية ابتداءً من العام المالي القادم ١٤٢٨/١٤٢٧ كما يلي:

المبلغ (ريال)	الغرض
١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة.
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمباني مدارس البنين والبنات.
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لاستكمال مباني الجامعات والكليات.
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمباني وتجهيزات مراكز ومعاهد التعليم الفني والتدريب المهني.
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لاستكمال متطلبات إنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية.
١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لدور الملاحظة والرعاية والتأهيل.
٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع المياه والصرف الصحي.
٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع الطرق.
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع درء أخطار السيول وتصريفها.
٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع إيصال الخدمات إلى حدود المدن الصناعية.
٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	للبنى التحتية للمدينتين الصناعيتين «الجبيل وينبع» وما يخص منها رأس الزور.
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لمشاريع الأرصفة وتعميق المداخل والطاقة الكهربائية بالموانئ وتشمل ما يخص رأس الزور.

ب - (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون ألف مليون ريال لزيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة.

ج - (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة ألف مليون ريال يُحوّل لاحتياطي الدولة.

د - يُحوّل الباقي من الفائض إلى حساب تسديد الدَّين العام.

وتشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدَّين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٧/١٤٢٦ إلى حدود (٣٦٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وستة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى (٢٨) في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 34 المسلسل : 213

المتوقع لعام ٢٠٠٦م مقارنةً بـ (٤٠) في المئة في نهاية العام الماضي.

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨:

بناءً على التوجيهات السامية روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية الحكومية ومشروعات البنية الأساسية. وتعد هذه الميزانية استمراراً للتوجيهات الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار الخاص.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨:

١ - قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة ألف مليون ريال.

٢ - حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانين ألف مليون ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية على (١٤٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وأربعين ألف مليون ريال.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية ذات الصلة بالخدمات والتنمية:

١ - قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (٩٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وتسعين ألفاً وسبع مئة مليون ريال. ومن منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من أهمية للتعليم وتوفير البيئة المناسبة له وزيادة الطاقة الإستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (٢٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وعشرين ألف مليون ريال. ففي مجال التعليم العام تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء ما يزيد على (٢٠٠٠) ألفي مجمع ومدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافةً إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (٤٨٠٠) أربعة آلاف وثمان مئة مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) ألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية افتتاح أربع جامعات جديدة في تبوك والباحة ونجران وجامعة البنات مع إنشاء المدن الجامعية اللازمة لها، واستكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة وكذلك مشاريع لإنشاء وتجهيز (٥٦) ست وخمسين كلية في الجامعات القائمة. وإنشاء وتجهيز مستشفى جامعي جديد إضافةً للمستشفيات الجامعية الأخرى الجاري تنفيذها وعددها (٥) خمسة مستشفيات. وإضافات وتحسينات للمستشفيات الجامعية القائمة. وتجهيز المعامل والمختبرات الجامعية. كما تم افتتاح وتشغيل (١٩) تسع عشرة كلية جديدة.

وسيستمر في العام المالي القادم الابتعاث الخارجي في تخصصات الطب والهندسة والحاسب الآلي والمحاسبة والقانون تنفيذاً للتوجيهات السامية باعتماد البرنامج الإضافي للابتعاث.

وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني ولزيادة الطاقة الإستيعابية للكليات والمعاهد

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 34 المسلسل : 213

والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني تضمنت الميزانية مشاريع جديدة تشمل إنشاء وتجهيز (٧) سبع كليات تقنية للبنين و(٣) ثلاثة معاهد عليا للبنات و(٩) تسعة معاهد تدريب مهني، وكذلك افتتاح وتشغيل (٥) خمسة معاهد تقنية عليا للبنات و(٩) تسعة معاهد تدريب مهني.

وفي مجال العلوم والتقنية تم اعتماد عدد من مشاريع المرحلة الأولى للسياسات الوطنية للعلوم والتقنية ضمن ميزانية مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٢ - الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٣٩,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين ألفاً وخمس مئة مليون ريال. وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد على (٣٨٠) ثلاث مئة وثمانين مركزاً للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة. وإنشاء (١٣) ثلاثة عشر مستشفىً تبلغ سعتها (١١٠٠) ألفاً ومئة سرير، إضافة إلى استكمال تأهيل وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثاً، وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية وإضافات على المشاريع القائمة، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالي (٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة آلاف وست مئة مليون ريال. كما يجري حالياً تنفيذ (٦٤) أربعة وستين مستشفى بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ حوالي (٩٨٥٠) تسعة آلاف وثمان مئة وخمسين سريراً. ويتوقع بنهاية العام المالي الحالي الانتهاء من تنفيذ (٣٥) خمسة وثلاثين مستشفى بطاقة سريرية إجمالية تبلغ (٢٨٥٠) ألفين وثمان مئة وخمسين سريراً. ونتيجة لذلك سترتفع الطاقة السريرية الإجمالية بنسبة (٣١) في المئة للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة بعد الانتهاء من تنفيذ جميع هذه المشاريع.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء دور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي؛ إضافة إلى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال، إضافةً إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة.

٣ - الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالي (١٥,٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر ألفاً وخمس مئة وثلاثين مليون ريال. وتضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها ما يقارب (١١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أحد عشر ألفاً ومئة مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، واستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية.

٤ - النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألفاً وست مئة مليون ريال. وشملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٨٠٠٠) ثمانية آلاف كيلو متر، وتطوير وتحسين الطرق القائمة، وإضافات لمشاريع الطرق القائمة، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ هذه المشاريع حوالي (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة آلاف وثلاث مئة مليون ريال، ومنها الطريق الساحلي السريع (الشقيق/جازان)، وطريق (الظهران/العقير/سلوى) المزدوج، واستكمال اعادة إنشاء طريق (الظهران/الدمام/الجبيل) السريع، وطريق (الظهران/الدمام/ابوحدرية/حفر الباطن/رفحاء)، واستكمال توسعة طريق (الظهران/بقيق/الأحساء) مع التقاطعات، واستكمال الطريق الدائري بالأحساء، والأعمال التكميلية لطريقي (القصيم/حائل/الجوف) و(القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع)، مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها على (٨٢٠٠) ثمانية آلاف ومئتي كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب (١٦٠٠٠) ستة عشر ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طريق (الطائف/الباحة/ابها) وطريق (جدة/جازان) الساحلي، وطريق (نجران/السليل) وطريق (تبوك/تيماء/المدينة المنورة)، وطريق (الخرج/حرض/بطحاء) الذي يربط المملكة مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والمرحلة الأولى من طريق (بطحاء/شبيهة/أم الزمول) الذي يربط المملكة بدولة عمان الشقيقة، والطريق المباشر بين المدينة المنورة وحائل، وامتداد طريق (الرياض/الدمام السريع)

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 34 المسلسل : 213

وكلاء وزارة المالية يتشرفون بالسلام على خادم الحرمين الشريفين بعد جلسة الميزانية العامة للدولة.. (و.ا.س)

المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006
الصفحـات : 35
العـــدد : 14057
المسلسل : 213

تخصيص ١٠٠ مليار ريال لاحتياطيات الدولة وتخفيض الدين العام إلى ٣٦٦ مليار ريال

تخصيص ٣٤٪ من الميزانية الجديدة لقطاعي التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية

١,٣ تريليون ريال حجم الناتج المحلي الاجمالي

ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ١,٨٪

١٠ مليارات ريال لمشاريع المسجد الحرام والمشاعر المقدسة

٥٥٣ مليار ريال حجم الفائض في الميزان التجاري

٣٥٨ مليار ريال فائض ميزان المدفوعات

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 35 المسلسل : 213

حتى التقائه بالكورنيش (الدائري بالدمام)؛ علماً أن شبكة الطرق القائمة يبلغ طولها حوالي (٥٣٠٠٠) ثلاثة وخمسين ألف كيلو متر. كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها حوالي (٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف وأربع مئة مليون ريال تشمل إنشاءات وتطوير للموانئ، والخطوط الحديدية، ومرافق المطارات، والخدمات البريدية.

٥ - المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (٢٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وعشرين ألفاً وثمان مئة مليون ريال. ولتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه وخدمات الصرف الصحي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في جميع مناطق المملكة للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتنقية، ومحطات تحلية للمياه، ودراسات للكهرباء. وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ هذه المشاريع ما يقارب (١٦,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفاً وثلاث مئة وخمسين مليون ريال بما في ذلك الإضافات للمشاريع القائمة.

وفي المجال الزراعي تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء محاجر حيوانية ونباتية، ومختبرات لفحص المستحضرات الحيوية البيطرية، وتحديث وتطوير مصنع التمور بالأحساء، وكذلك رفع طاقة مطاحن الدقيق.

وفي مجال الصناعة ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب

الاستثمارات تضمنت الميزانية

مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل ٢، وينبع ٢) وإنشاء أرصفة إضافية بموانئ المدينتين الصناعيتين؛ وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الأساسية للصناعات البتروكيماوية على مساحة إجمالية تبلغ (٨٧) سبعة وثمانين مليون متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى. إضافةً لمشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء، بتكاليف مقدرة لتنفيذها تقارب (٥,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة آلاف وثلاث مئة وخمسين مليون ريال.

٦ - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

استكمالاً لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي ستتم زيادة رأس مال صندوق الاستثمارات العامة بناء على الأمر الملكي الكريم الذي سبقت الإشارة إليه بـ (٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين ألف مليون ريال وسيواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية، والمنشآت الصغيرة والناشئة التي شملها النظام الجديد للبنك السعودي للتسليف والادخار، وستساهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي نُفذت من قبل صندوق التنمية العقارية والصندوق الصناعي والبنك السعودي للتسليف والادخار والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٦/١٤٢٧ حوالي (٢١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وستة عشر ألف مليون ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرة لإقراض الفنادق والمناطق السياحية والمنتشآت الصحية والتعليمية الأهلية والمخابز. ويُتوقع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٢٧/١٤٢٨ ما يزيد على (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألف مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته سيتم تنفيذ برنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي.

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج الى نهاية العام المالي الحالي حوالي (٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف وسبع مئة مليون ريال.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

١ - الناتج المحلي الإجمالي:

من المُتوقّع أن يَبْلُغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٠١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألف وثلاث مئة وواحد مليار ومئتي مليون ريال بالأسعار الجارية مُحَقّقاً بذلك نمواً نسبته (١٢,٤) في المئة. وأن يُحَقّق القطاع البترولي نمواً تَبْلُغ نسبته (١٦) في المئة بالأسعار الجارية. كما يُتوقّع أن يُحَقّق القطاع الخاص نمواً نسبته (٧,٩) في المئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فَيُتوقّع أن يُشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تَبْلُغ نسبته (٤,٢) في المئة، حيث يُتوقّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦,١) في المئة.

كما يُتوقّع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة (٦,٣) في المئة. وقد حَقّقت جميع الأنشطة الاقتصادية المُكَوِّنة له

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 35 المسلسل : 213

نمواً إيجابياً. إذ يُقدّر أن يَصِل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (١٠,١) في المئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٩,٥) في المئة. وفي نشاط التشييد والبناء (٦,٣) في المئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٥,٥) في المئة. وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٥,٢) في المئة، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات (٥,١) في المئة.

ولم يُحقّق قطاع البترول نمواً إيجابياً بالأسعار الثابتة هذا العام نظراً لأن نمو الإنتاج مرتبط بشكل أساسي بالطلب العالمي على البترول.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٤,٨) في المئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نمواً مستمراً منذ عدة سنوات.

٢ - المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) نسبته (١,٨) في المئة عمّا كان عليه في عام ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,١) في المئة في عام ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) مقارنة بما كان عليه في السابق.

٣ - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عـــــام ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) (٨٠٨,٠٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمان مئة وثمانية آلاف وثلاثين مليون ريال بنسبة زيادة مقدارها (١٥,١) في المئة عن العام المالي السابق. كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (٧٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وسبعين ألف مليون ريال بارتفاع نسبته (١٠,٨) في المئة عن العام المالي السابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٠,١) في المئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمّا الواردات السلعية والخدمية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٣٨٩,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعة وثمانين ألفاً وتسع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (٢٧,٢) في المئة عن العام المالي السابق، وأن تبلغ الواردات السلعية منها (٢٤٣,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وثلاثة وأربعين ألفاً وسبع مئة وعشرين مليون ريال بزيادة نسبتها (٩,٤) في المئة.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق فائضاً مقداره (٥٥٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وثلاثة وخمسون ألفاً وأربع مئة مليون ريال بزيادة نسبتها (١٧,٥) في المئة عن العام السابق نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية والصادرات الأخرى..

أمّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٥٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانية وخمسون مليون ريال في العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) مقارنة بفائض مقداره (٣٣٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وسبعة وثلاثون ألفاً وسبع مئة مليون ريال للعام ١٤٢٥/١٤٢٦ (٢٠٠٥م) بزيادة نسبتها (٩) في المئة.

٤ - التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

في ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويحافظ على الاستقرار في الأسعار المحلية وسعر صرف الريال، فقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م) نمواً نسبته (١١,٨) في المئة مقارنة بنمو نسبته (٨,٨) في المئة خلال الفترة نفسها من العام المالي السابق.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة (١٣) في المئة كما ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 35 المسلسل : 213

الفترة نفسها بنسبة (٤,٩) في المئة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (٢٠,٥) في المئة لتصل إلى (٨٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانين ألفاً وثلاث مئة مليون ريال.

ومما تجدر الإشارة إليه زيادة عدد المصارف المرخصة للعمل في السوق المحلية إلى (٢٢) اثنين وعشرين مصرفاً بما في ذلك مصرف الإنماء وفروع البنوك الأجنبية، كما تم الترخيص لعدد (١٤) أربع عشرة شركة مساهمة للتأمين التعاوني مما سيعزز المنافسة في القطاع المالي لخدمة قطاعات الاقتصاد المختلفة وتوفير التمويل اللازم لها.

٥ - تطورات السوق المالية:

بلغ المؤشر العام للأسهم بنهاية يوم الأربعاء ١٤٢٧/١١/٢٢هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/١٣م (٧٩٥٠) سبعة آلاف وتسع مئة وخمسين نقطة مقابل (١٦٧١٢) ستة عشر ألفاً وسبع مئة واثنتي عشرة نقطة في بداية السنة المالية ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى نهاية الشهر الحادي عشر من العام الحالي (٤,٩٩٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة آلاف وتسع مئة وثمانية وتسعين مليار ريال، وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال الفترة نفسها (٤٩,٢٤١,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وأربعين ألفاً ومئتين وواحد وأربعين مليون سهم.

وقد واصلت الهيئة إعداد وإصدار منظومة اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها. وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة لائحتين مهمتين لعمل السوق هما (لائحة صناديق الاستثمار العقارية) و(لائحة حوكمة الشركات). كما ستصدر قريباً (لائحة صناديق الاستثمار) و(لائحة الاندماج والاستحواذ). كما رخصت خلال العام المالي الحالي لثلاث وثلاثين شركة ومكتب منها ستة عشر في مجال الوساطة ليبلغ عدد شركات الوساطة ومكاتب المشورة المرخص لها منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام ٢٠٠٥م إحدى وأربعين شركة ومكتباً.

٦ - تطورات أخرى:

أ - رفعت مؤسستا ستاندرد آند بورز وفيتش التصنيف الائتماني للمملكة إلى درجة (+A)، وتعد هذه النتائج ممتازة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية والأمنية مما يعكس مدى الثقة في متانة الاقتصاد السعودي، وستعزز هذه النتائج - بإذن الله - المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل وبخفض من تكلفته.

ب - تم خلال هذا العام الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها نظام الكهرباء ونظام تصنيف المقاولين ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية ونظام مكافحة الإغراق الموحد لدول الخليج العربية ونظام مزاولة المهن الصحية ونظام تعريفة الطيران المدني ونظام الضمان الاجتماعي ونظام البنك السعودي للتسليف والادخار.

ج - تأسيس الشركة السعودية للخطوط الحديدية المملوكة للدولة بالكامل، والجدير بالذكر أن صندوق الاستثمارات العامة بدأ في تنفيذ سكة حديد تبدأ شمالاً من الجلاميد والحديثة بمنطقة الجوف وتنتهي برأس الزور على الخليج العربي مروراً بمناطق حائل والقصيم والرياض والمنطقة الشرقية.

د - الموافقة على إعادة هيكلة قطاع المياه الجوفية وقطاع توزيع مياه الشرب وتجميع الصرف الصحي ومعالجته مع تأسيس (شركة المياه الوطنية).

هـ - إطلاق المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وقد بدأت الوزارة بتنفيذ مشروع تسديد رسوم الخدمات الحكومية إلكترونياً وذلك عن طريق ربط الجهات الحكومية مع نظام (سداد).

و - توقيع عقود لتنفيذ مشاريع حكومية تمت مراجعتها من قبل الوزارة خلال العام المالي الحالي عددها (٢٦٠٠) ألفين وست مئة عقد تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي (٥٧,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وخمسين ألفاً وثلاث مئة مليون ريال تمثل ضعف قيمة العقود التي وقعت العام المالي الماضي.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 35 المسلسل : 213

مشروعات الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٧م

كتب - خالد العويد:

حملت ارقام الميزانية المعلنة امس مجموعة من الارقام الهادفة الى تحقيق متطلبات التنمية الشاملة وتحفيز نمو الاقتصاد السعودي والتركيز على الانفاق الرأسمالي.

■ في ما يلي مقارنات بين مجموعة من الأرقام التي حملها بيان وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ والنتائج المالية للعام المالي الماضي:

ميزانية العام القادم ١٤٢٧هـ /١٤٢٨هـ (٢٠٠٧) (تقديرية):
- الإيرادات ٤٠٠ مليار
- المصروفات ٣٨٠ مليار ريال
- الفائض ٢٠ مليار ريال

ميزانية العام الماضي١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦) (فعلية أرقام تحققت)
- الإيرادات ٦٥٥ مليار
- المصروفات ٣٩٠ مليار ريال
- الفائض ٢٦٥ مليار ريال

البيان	تقديري	فعلي متحقق
الإيرادات	٣٩٠	٦٥٥
المصروفات	٣٣٥	٣٩٠
الفائض	٥٥	٢٦٥

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير %
الإيرادات	٥٥٥	٦٦٥	١٩٫٨
المصروفات	٣٤١	٣٩٠	١٤٫٣
الفائض	٢١٤	٢٦٥	٢٣٫٨

٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير %
٤٥٩٫٦	٣٦٦	-(٢٠٫٣)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير %
٨٧٠٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٦٠٧٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٫٤

٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير %
٣١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٧٫٤

٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير %
١٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٥٣٠٠٠٠٠٠٠	١٥٫٦

٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير %
١١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٣٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٨٫٢

٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير %
٢٢٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٫٢

٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير %
١٠١٥٢٠٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠	١٣

٢٠٠٥	٢٠٠٦
٠٫٤	١٫٨

٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير %
٤٦٠١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ (فائض)	٥٥٢٠٤٠٠٠٠٠٠٠٠ (فائض)	٢٠٫٣

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 14057
الصفحـات : 35 المسلسل : 213